

محافظة الدقهلية

قرار رقم ٣٨٤ لسنة ٢٠٢٦

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المُشكلة بقرار المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠٢٤ والمنعقد يوم الموافق / / ٢٠٢٦ ؛

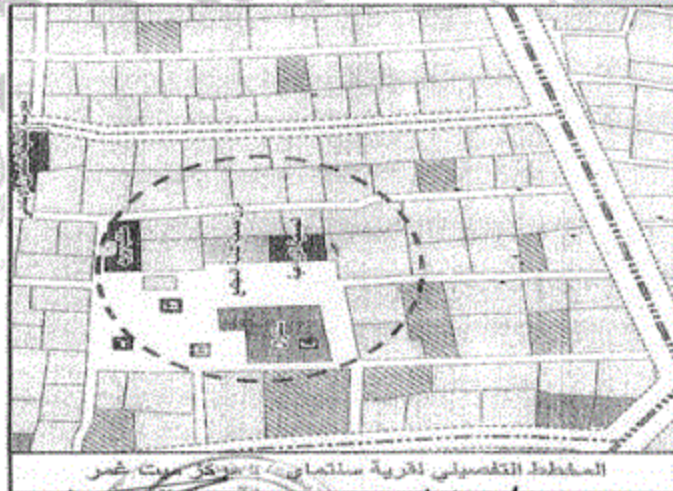
ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام ؛

قررنا :

مادة ١ - تُعدل المخططات التفصيلية لقرية سنتماي مركز ميت غمر على

النحو التالى :

١-١ يتم إلغاء الشارع رقم (١) بعرض (٤م) وتغيير ما يلزم من تهشير ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات ، مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد لقرية سنتماي وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية سنتماي كما هو موضح بالرسم .



٢-١ يُعدل المخطط التفصيلي لقرية جصفا - مركز ميت غمر على النحو التالي :

يتم إدراج الشارع رقم (١) بعرض (٦م) وإلغاء جزء من الشارع رقم (٢) بعرض (٨م) ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظًا على الملكيات الخاصة ، مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد لقرية جصفا وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية جصفا كما هو موضح بالرسم .



٣-١ تُعدل المخططات التفصيلية لقرية كفر بهيدة - مركز ميت غمر على

النحو التالى :

يتم إلغاء الشارع رقم (١) بعرض (٤م) ، وإلغاء الشارع رقم (٢) بعرض (٤م) وإدراج الشارع رقم (٣) بعرض (٤م) وتغيير ما يلزم من تهشير ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات ، مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد لقرية كفر بهيدة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كفر بهيدة كما هو موضح بالرسم .



٤-١ تُعدل المخططات التفصيلية لقرية دنديط مركز ميت غمر على النحو التالي :

يتم إدراج الشارع رقم (١) بعرض (٤م) وإدراج الشارع رقم (٢) بعرض (٤م) وإلغاء الشارع رقم (٣) بعرض (٦م) ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة ، مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد لقرية دنديط وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية دنديط كما هو موضح بالرسم .



مادة ٢ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ

في / / ٢٠٢٦ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٣ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل

به من تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٦/٨/٨

محافظ الدقهلية

لواء/ طارق مرزوق